



القضايا التي ناقشتها الجمعية العمومية

- بدل المدقق الجمركي - بدل مفتش الأمن والسلامة.
- صرف بدل الضوضاء والتلوث والعدوى والخطر وبأثر رجعي منذ إقرار القانون.
- الهيكل التنظيمي والزي الرسمي للوظائف الجمركية.
- صرف بدل موظفي الديوان العام شهريا بدل من ان يكون الصرف سنويا.
- تعيين بعض نواب المدير العام لم يراع فيه القانون.
- تمكين الشركة المستثمرة لخدمات جمارك العبدلي بشكل مخالف للأطر القانونية.

المؤسسة الجمركية، وفي مقدمهم مدير الشؤون الإدارية عادل الصباح، ومديرة الشؤون القانونية منى القلاف، ومدير إدارة الرقابة والتفتيش الجمركي محمد السليطي، اعتراضا على تعيينه بهذا المنصب. وما نرفضه بشدة، هو تعيين النائب الثالث، الذي جاء بلا أي مسوغات سواء قانونية أو مهنية، بل ومن خارج المؤسسة الجمركية، والطامة الكبرى أنه محال للتقاعد من قبل المؤسسة العسكرية في وزارة الداخلية، ونحن نساءل وبذهور، إذا كان الرجل متميزاً أمنياً، فلماذا لم تحتفظ به المؤسسة العسكرية؟ علماً بأن المؤسسة الجمركية لديها الكثير من الكفاءات القادرة على تولي المناصب المهمة، وبكفاءة عالية، نتيجة خبرات متراكمة في العمل الجمركي، وكانوا ينتظرون فرصتهم. ولا تنتهي المصائب عند هذه التجاوزات البليغة والأليمة، بل وصل الأمر إلى حد التلاعب بأمن البلد، عبر سقطة كبيرة، وفضيحة مدوية، وخرق أمني خطير، تشكل تعدياً واضحاً على الأمن القومي للكويت، وتمثلت في جلب جهاز تفتيش مستعمل، وغير فاعل، الهدف منه الكسب المالي فقط لتفنيح شركة «جلوبل»، وعلى حساب أمن الوطن والمواطنين.

وستكون رساله خاطئة لموظفي الجمارك، بالتأكيد لن نسكت، وسندعو لاجراءات تصعيدية، من دون استثناء، دفاعا عن مصالحنا ومطالبنا العادلة والمستحقة.

ونحن هنا نوجه اصابع الإتهام الى من صاغ تقرير الصحة المهنية، ونعتقد انه تعمد الاضرار بموظفي الجمارك، حين اغفل وجود تلوث اشعاعي بالمناطق الجمركية، رغم وجود جهاز قياس اشعاعي لكل ادارة جمركية، لفحص البضائع التي تحتوي على مواد مشعة وملوثة بصورة خطيرة، وهو الامر الذي نواجهه يوميا في جميع المراكز الجمركية في منافذ البلاد البرية والبحرية والجوية.

ولابد من التنويه والتوضيح، كي تكون الصورة واضحة للجميع، نقول ونشدد: ياوزير المالية، وبصفتك رئيس مجلس الخدمة المدنية، نحن لانطالب ببدلات جديدة، بل نريد صرف البدلات التي تمت الموافقة عليها وبصورة عادلة منذ عام 2012.

الهيكل التنظيمي الذي لايزال يعمل به منذ عام 1998 هل يعقل ذلك ؟ حيث تعمل الادارة العامة للجمارك ضمن هيكل اداري تجاوز الثلاثين عاما، دون تغيير يواكب المستجدات، ما ادى الى تعطيل طموحها للتطور، وتميئتها كمؤسسة منتجة.

أما الطامة الكبرى، والكارثة الوظيفية، البعيدة تماماً عن الأعراف المهنية، والمهينة لأبناء المؤسسة الجمركية، جاءت في تعيين ثلاثة نواب للمدير العام، وشكلت هدماً لطموحات الكفاءات الجمركية التي كانت متحفزة لنيل فرصتها لشغل تلك المناصب، ولكي نكون منصفين، نستثنى السيد عدنان القضيبني لانطباق الشروط عليه، ومن أبناء المؤسسة الجمركية، وتدرج وظيفياً حتى وصل لهذا المنصب بشكل مستحق.

بينما نتحفظ تماماً على تعيين سليمان عبدالعزيز الفهد، لأن تعيينه أتى مخالفاً للأعراف المهنية، وبقفزة تجاوز فيها جميع من يفوقونه بالتسلسل الإداري، علاوة على أنه ليس الأفضل، ولا يملك الكفاءة اللازمة لشغل هذه الوظيفة الحساسة، التي حصل عليها نتيجة أعراف اجتماعية فقط..... ما أدى إلى استقالة الكثيرين، ومن أعمدة